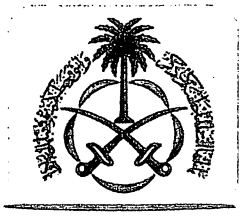

الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة – نيويورك

PERMANENT MISSION OF THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA TO THE UNITED NATIONS – NEW YORK

كلمة المملكة العربية السعودية

أمام اللجنة السادسة

دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الرابعة والسبعون

البند (77)

تقرير لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الثانية والخمسين

يلقيها

السكرتير أول: الدكتور عبدالله العنزي

21/أكتوبر/2019 م

ويلتزم المركز السعودي للتحكيم التجاري بتقديم خدمات مهنية وشفافة وسريعة لبدائل تسوية المنازعات مستوحاة من الشريعة الاسلامية وفق أفضل المعايير العالمية، ويساهم المركز في رفع مستوى الوعي في هذا المجال لانشاء بيئة امنة جاذبة للاستثمار المحلي والاجنبي. ويتطلع المركز لان يكون الخيار الاقليمي المفضل لبدائل تسوية المنازعات بحول العام 2030م.

وفي هذا الجانب قامت بلادي باطلاق مبادرة توطين صناعة التحكيم المؤسسي ضمن حزمة مبادرات برنامج التحول الوطني ورؤية المملكة 2030 للتأكيد على كون التحكيم أولوية للوطن لابد من تحقيقها لضمان اكتمال المنظومة العدلية بالمملكة وتناغمها مع باقي الجهات الحكومية، وتهدف المبادرة الى تسهيل ممارسة الاعمال وتشجيع الاستثمار الوطني والاجنبي.

ومن أهم الإنجازات الحديثة التي قامت بها بلادي على المستوى الوطني، وعلى المستوى الإقليمي والدولي، هو توقيعها لاتفاقية سنغافورة للوساطة في أغسطس الماضي، حيث اجتمعت نخبة من أقوى اقتصادات العالم لتشارك في التوقيع على أول اتفاقية دولية بشأن اتفاقات التسوية المنبثقة من الوساطة، لتسجل بلادي بذلك إضافة جديدة إلى مسيرتها في تعزيز قوتها الاستثمارية والتنافسية. ويأتي هذا التوقيع، بعد ثلاث سنوات من النقاش المستفيض والصياغة لمسودة الاتفاقية في أروقة لجنة الأونسيترال بمشاركة 85 دولة عضو و35 منظمة غير حكومية، وانتهت باعتماد نص الاتفاقية من الجمعية العامة للأمم المتحدة في 18 ديسمبر 2018.

<u>وفي الختام،</u>

أود ان أؤكد على ما تبذله المملكة العربية السعودية من جهود حثيثة في تطوير أنظمتها التجارية عملاً على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما تشمله من خلق للوظائف، والإصلاحات المطبقة لتحسين بيئة الأعمال في المملكة، والتمكين الاقتصادي للمرأة وتعزيز القدرة التنافسية، وما تحقق من نمو في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والدور المرسوم لها وفق رؤية المملكة 2030.

شكراً السيد الرئيس،